استعداداً للعملية العسكرية المرتقبة

وصول المزيد من التعزيزات إلى الموصل وتطوّع المئات من أبنائها

وصلت محافظة نينوى كميات من الاسلحة والتجهيزات المتنوعة قادمة من بغداد وذلك استعداداً للعملية العسكرية المرتقبة في المحافظة للقضاء على تنظيم القاعدة.

وأعلن مدير شرطة نينوى، عن وصول المزيد من التعزيزات والأسلحة المختلفة إلى مدينة الموصل استعدادا للعملية العسكرية المرتقبة في المدينة التي من المتوقع انطلاقها قريبا، وأشار اللواء واثق الحمداني ، إلى وصول أسلحة متنوعة وتجهيزات مساء امس الاول الأحد قادمة من بغداد ، على خلفية الزيارة التي قام بها وفد رفيع المستوى يوم السبت الماضي من وزارة الداخلية لتعزيز عمل قوات الشرطة مضيفاً، ان تلك الأسلحة ستساهم بشكل كبير في تنامي قدرة وأداء جهاز الشرطة بالتصدي للجماعات الإرهابية في إطار خطة فرض القانون.

الموصل/ خالد نور الدين

إلى ذلك قال الناطق باسم قيادة عمليات نينوى، ان قوات من الجيش العراقي اعتقلت ، ١٣ مسلحاً ينتمون لتنظيم القاعدة خلال عملية دهم جرت غرب مدينة الموصل فجر يوم امس الاول الأحد.

وأوضح العميد خالد عبدالستار، ان قوة من الفرقة الثانية للجيش العراقي نفذت عملية دهم في منطقتي الآبار واليابسات غرب المدينة واعتقلت ١٣ مسلحا تابعين لتنظيم القاعدة بناء على معلومات استخبارية دقيقة مشيرا إلى ان المعتقلين اعترفوا بوجود مخبأ لهم في منطقة الآبار حيث تم دهمه وعثر بداخله على كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات من بينها عشرة براميل من مادة الكلور المستخدم في صنع العبوات وخمسة أكياس من مادة (التي إن تي) و٢٥ عبوة جاهزة وأجهزة سيناو ومعدات للتفجير. وكان ستة مدنيين قد اصيبو بجروح مختلفة مساء الأحد نتيجة سقوط قنبرة هاون أعقبها اطلاق نار في حي الثورة غرب المدينة بحسب النّاطق الإعلامي لقيادة عمليات نينوى.

وميدانياً نجا قائممقام الموصل زهير الجلبي،من محاولة اغتيال،عندما تعرض موكبه صباح اول امس الأحد،لهجوم بسيارة مفخخة في حي الحدباء بالقرب من كلية طب الأسنان، ما ادى حسب مصدر في شرطة نينوى،الى استشهاد ثلاثة أشخاص،بينهم احد افراد الحماية،وإصابة شخصين مدنيين بجروح. وفي سياق آخر، قال مصدر في شرطة نينوى أن قوة من الشرطة الوطنية قامت اول امس الاحد بتفجير عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانب احد الطرق في منطقة حي النور شرقي الموصل دون وقوع إصابات أو أضرار. وقامت قوة أخرى من الشرطة، الأحد ايضا بإبطال مفعول عبوة ناسفة في قرية المكوك قرب ناحية الكيارة جنوب مدينة الموصل.

الى ذلك قال مدير شرطة نينوى اللواء واثق الحمداني، أن الأيام الماضية شهدت تطوع المئات من أبناء مدينة الموصل في جهاز الشرطة،وبين الحمداني بأن مركز التطوع شهد إقبالا كثيفاً للتطوع في أحد الأفواج المشكلة حديثاً بأمر من وزارة الداخلية،وهو فوج(الشهيد صالح)قائد الشرطة السابق الذي قضي في تفجير انتحاري قبل أسابيع. وعلى الصعيد ذاته قال نائب محافظ الموصل، ان عملية فرض القانون في محافظة نينوى ستبدأ قريبا على نطاق واسع.

وأضاف خسرو كوران في تصريح صحفي " ان العملية الأمنية لفرض القانون في الموصل ستبدأ في غضون الأيام أوالأسابيع القادمة سيتم من خلالها القضاء على الإرهاب في المدينة ".

وتابع عقب محاضرة له في جامعة دهوك عصر اول امس (الأحد) عن أوضاع الموصل ومستقبلها "ان العملية ستشمل جميع أجزاء محافظة نينوى بعد إكمال الاستعدادات وتشمل غلق المنافذ الحدودية مع سوريا، كما سيتم تقسيم المدينة إلى قواطع وستدار من قبل مركز عمليات نينوى ".

وعن مشاركة قوات البيشمركة في هذه العملية قال إن " الخطة الأمنية المزمع القيام بها خطة خاصة بوزارتي الدفاع والداخلية تشمل جميع المؤسسات الأمنية وحتما تشمل البيشمركة في المناطق التي يتواجدون فيها وسيدعمون هذه العملية الأمنية ، لكن المشاركة الرئيسة ستكون للفرقتين الثانية والثالثة للجيش العراقي مع قوات الشرطة أيضا في الموصل".

وعن شمول هذه الخطة للمناطق الحدودية مثل قضاء بعاج قال " تتضمن الخطة عملية واسعة في تلك المناطق وناحية ربيعة أيضا حيث سيتم القيام بحملة تمشيط واسعة تتم من خلالها السيطرة على تلك المنطقة بعد اكتمال الاستعدادات للبدء بالخطة ".

في الحدث

فرض القانون في بلاد مابين النهرين

حازم مبيضين

ليس هناك شك أن الانخفاض الكبير في عدد العمليات الإرهابية التي كان يشنها مسلحون أوتندلع بين ميليشيات طائفية متنافسة، هو ما يشجع الحكومة على التوسع في تنفيذ خطة فرض القانون في أنحاء متفرقة من البلاد مازالت واقعة تحت سطوة الإرهاب والفوضى والجريمة المنظمة .

ان نجاح الخطة في كبح العنف الذي كان يستعر بين الاطراف المتصارعة ويسعى للامتداد إلى حرب بين أبناء الطائفة ذاتها ، أو يستهدف باسم الاسلام أبناء ديانات أخرى، وخاصة في تقليص عمليات القتل العشوائي ورمي جثث المقتولين في الشوارع والأزقة والحارات، وبما كان يعتبر مقدمات لحرب أهلية فإن الأمل أن تتسارع الخطوات العملية لبسط نفوذ عملية فرض القانون على جميع المحافظات التي ارتوت بدماء العراقيين من ضحايا تنظيم القاعدة وأفكاره السوداء التي استدعت ردودا طائفية بعيدة عن أخلاق العراقيين وطارئة على تاريخهم المتميز بالتعددية والتعايش حتى بين الأضداد .

يسودنا التفاؤل بمستقبل العراق نعم. ولكننا لسنا سذجاً لنعتقد أن العراق سيتحول خلال ايام او شهور الى (قمر وربيع) ، كما يقول المثل الشعبي فثمة الكثير من البؤر الارهابية الكامنة بانتظار الفرصة للانقضاض على أية مكتسبات للشعب العراقي

وإذا كان من أسباب نجاح خطة فرض القانون في بغداد الاعتماد في أحد أوجهه على تلك الجدران الخرسانية التي يصل ارتفاعها الى ٣,٥ متر والتي انتشرت عبر قطاعات واسعة من المدينة، فإن الواقع الراهن، كما يقول المسؤولون الامنيون يستدعي الاسراع في التخلص من تلك الجدران، التي رأى فيها البعض إشارة إلى تقسيم طائفي بين ابناء مدينة السلام التي يرى بعض أبنائها أن تلك الجدران عزلت مناطق بأكملها وحولتها إلى سجون كبيرة .

غير أن تحسن الوضع الامني في بغداد وإن لم ينعكس إيجابيا على المحافظات القريبة منها، (ونحن نسمع يوميا عن أعمال إرهابية في ديالى) فإنه وضع حدا للإرهاب الطائفي البغيض الذي كاد يعصف بالمجتمع العراقي ، وهو ما منع اندلاع حرب أهلية حاولت بعض الاطراف إشعال شرارتها ابتداء من هدم مرقد الإمامين العسكريين(ع) في سامراء، ومرورا باستهداف بغيض ومقيت للمساجد والحسينيات، في سعي محموم لاستدراج ردود الفعل العاطفية المقابلة .

وإذا كانت خطة فرض القانون الناجحة في بغداد، قد استندت على القوة العسكرية والاستخبارية بشكل أساسي ، فإن مما لاشك فيه أن انتفاضة محافظة الأنبار ضد التنظيمات الارهابية ، من خلال حرب عناصر الصحوة الموجهة اساسا للغرباء الذين وجدوا في الارض العراقية الساحة الأرحب للقتال، قد ساهمت في تركيز الجهد الحكومي على العاصمة ، وفي ذلك ما يدعو إلى التفاتة رسمية للصحوات التي تنتشر اليوم في كل انحاء العراق وتنظيم جهدها ليتكامل مع الجهد الحكومي للعودة بالبلاد إلى شيء من الاستقرار والهدوء المطلوبين للبدء في إعادة الاعمار التي تأخرت كثيراً عن موعدها والتي عول عليها الكثيرون لتعويض الشعب العراقي عما لحق به من ويلات وكوارث خلال العقود الثلاثة الاخيرة .

يسودنا التفاؤل بمستقبل العراق نعم. ولكننا لسنا سذجاً لنعتقد أن العراق سيتحول خلال ايام او شهور الى (قمر وربيع) ، كما يقول المثل الشعبي فثمة الكثير من البؤر الارهابية الكامنة بانتظار الفرصة للانقضاض على أية مكتسبات للشعب العراقي ، وثمة أسلحة جيش كامل توزعت بين أيدي عصابات تتاجر به ، وثمة فساد يستشري متكئاً على عقود من عمليات إفساد الضمائر والعقول والقلوب ، وثمة أصابع خارجية تعبث بأمن العراق، الذي تعتبره ساحة مواجهة ونزالاً مع قوى اخرى تجد فيه البيئة الخصبة لذلك ، وثمة الكثير من الخراب الذي يحتاج إلى قوى جبارة لإصلاحه، لكننا على ثقة أيضا أن هناك الكثير من أبناء العراق الخيرين الذين يضعون مصلحة الوطن فوق وقبل أية مصالح اخرى ، وهؤلاء هم الذين نعتمد على أنهم سينتشلون وطنهم قبل أن يسقط في حفرة عميقة من الكراهية والحقد والخراب .

ونحن نتطلع إلى النتائج الايجابية لخطة فرض القانون في بغداد ونأمل أن تحظى بنفس النتائج في الموصل فإننا نؤكد الحاجة لامتدادها جنوباً وصولاً إلى البصرة.

متعاقدون أمنيون: مساحة العمل "الرمادية" في العراق تضيّق سبل إنصاف الضحايا

بغداد/ PNA

قال متعاقدون ومحامون: إن شركات الامن الخاصة في العراق تعمل في مساحة قانونية "رمادية" الامر الذي يعني أن ضحاياها ليس امامهم سبيل انصاف يذكر برغم الخطوات الامريكية لزيادة المراقبة.

وتمارس عشرات الشركات ذات الادارة الامريكية والبريطانية أنشطة مربحة في ظل حصانة من الملاحقة القضائية في العراق كما يصعب كثيرا إخضاعها للمساءلة في الخارج.

ووافقت وزارتا الدفاع (البنتاغون) والخارجية الامريكيتان في كانون الاول الماضي على تحسين الإشراف على شركات الامن الخاصة في أعقاب عملية مراجعة أدت اليها واقعة إطلاق للنار في العراق في أيلول الماضي اتهم فيها حراس من شركة بلاك ووتر الامريكية بقتل ١٧ عراقيا.

وقال متعاقدون أجانب خلال مؤتمر عن الامن في العراق عقد في دبي انهم رحبوا بتشديد قواعد استخدام القوة المميتة لكنهم أعربوا عن شكوك فيما اذا كانت القوانين العراقية ستطبق بنزاهة.

وقال تيموثي ميلز رئيس الغرفة التجارية الامريكية في العراق والمحامي الموكل عن شركات أمن خاصة وعن الحكومة العراقية "لا يوجد بلد آخر في العالم تعمل فيه شركات الامن الخاصة في حصانة من القوانين المحلية.. أنا متأكد أن هذا الوضع سيتغير."

وأضاف "لم ترفع أية دعوى جنائية .. بحق موظف أو شركة أمن خاصة في الولايات المتحدة .. هذا يدل على الحاجة للإصلاح في هذا المجال."

وأخضع قانون أقر عام ٢٠٠٠ المتعاقدين الذين يعملون مع القوات الامريكية في الخارج للقانون الجنائي الامريكي.

كما أقر المشرعون الامريكيون في تشرين الاول مشروع قانون يسعى لمد نطاق هذا الخضوع للقانون الجنائي ليشمل كل المتعاقدين الحكوميين في العراق. لكن من الصعب اجراء تحقيق في قضايا في العراق وجمع الادلة اللازمة لإقامة دعوى بموجب القانون الجنائي.

وقال ميلز ان شركات الامن الاجنبية الخاصة تخضع للقوانين المحلية في معظم الدول لكن الادارة الامريكية التي تولت ادارة شؤون العراق في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ مباشرة منحت تلك الشركات حصانة داخل العراق.

وأضاف ميلز انه يمكن رفع دعاوى مدنية على الشركات الامريكية في الولايات المتحدة لانتهاك القانون العراقي لكن رفع الضحايا لدعاوى مدنية عملية معقدة ومكلفة وبعيدة عن متناول معظم الضحايا العراقيين.

كما أن القواعد ليست واضحة اذا اتهمت شركة مقرها في الخارج أو في منطقة حرة على سبيل المثال بقتل عراقيين.

وذكرت شركات أنها تشدد قواعدها الخاصة بممارسة المهنة وتلك الخاصة بالتوظيف والتدريب لتفادي وقوع حوادث مميتة.

وقال دوج بروكس رئيس مجموعة انترناشونال بيس اوبريشنز وهو اتحاد يضم مجموعة من شركات الامن والنقل والامداد والتموين الخاصة "سنفعل ما نستطيع لكن اذا كانت لديك أفضل قوانين في العالم فلا فائدة منها اذا لم تستطع تطبيقها."

وأضاف بروكس قائلا ان القانون الامريكي الجديد سيساعد في جعل العملية القضائية أكثر شفافية وسلاسة.

ويسعى العراق لإنهاء حصانة شركات الامن الاجنبية ومنح وزارة الداخلية السلطة لاعتقال حراس الامن الاجانب الضالعين في حوادث اطلاق النار.

لكن بعض الشركات تخشى من عدم وجود مؤسسات مستقلة تتمتع بالشفافية في العراق لضمان النزاهة في تنفيذ القانون.

واضاف ميلز: ان من الوسائل التي يمكن التعامل بها مع مظالم العراقيين تشكيل "محكمة للتحكيم في شكاوى الافراد" لا يشترط أن يكون مقرها في العراق لكن المتعاقدين يتعين عليهم أن يقبلوا قراراتها.

وقال فرانك مكدونالد الرئيس التنفيذي لشركة سابر انترناشونال " يسعدني الخضوع لاي قانون ما دامت القواعد عادلة يستطيع الناس أن يتكيفوا.. لكن العراقيين لا يستطيعون أن يتولوا الامر قبل أن تصبح لديهم هيئة تنظيمية وفقا للقانون الدولي."

توقيع اتفاقيتين للعناية بالخدمات التربوية والصحية لأطفال ونساء العراق في سوريا

دمشق/ وكالات

وقعت المديرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيغريد كاد مع وزير الخارجية السورية فيصل المقداد اتفاقيتين تعنى الاولى بتقديم المساعدة للاطفال العراقيين الذي يتلقون تعليمهم في المدارس الرسمية السورية. اما الاتفاقية الثانية فتعنى بالارتقاء بصحة الاطفال والنساء العراقيين في سوريا.

ويأتي توقيع الاتفاقيتين في اطار قيام منظمات الامم المتحدة بدعم جهود الحكومة السورية في تقديمها الخدمات التربوية والصحية لاطفال المهجرين العراقيين المقيمين في سوريا الذين ارغمتهم ظروف العراق على مغادرة ديارهم.

واستعرض الدكتور علي سعد وزير التربية السوري مع سيغريد كاد المديرة الاقليمية لمنظمة اليونيسف واقع الطلبة العراقيين المهجرين في المدارس السورية وخطة وزارة التربية في مجال التعاون مع منظمة اليونيسيف للعام الحالي ولاسيما معالجة مشكلة التسرب ومعايير جودة التعليم.

وقدم الوزير سعد شرحا للصعوبات المختلفة التي تواجهها الوزارة في سعيها لتأمين متطلبات الطلبة العراقيين المهجرين في سوريا والاجراءات التي تقوم بها لاستيعابهم في مدارسها.

واشار وزير التربية الى اهمية الاتفاقية التي وقعت بين وزارة التربية ومنظمة اليونيسيف من قبل وزارة الخارجية للمساهمة في اعادة تأهيل المدارس التي يدرس فيها الطلاب العراقيون المهجرون الى جانب الطلاب السوريين والعمل على تحسين البيئة المدرسية.

من جانبها اعربت كاد عن تقدير المنظمة للجهود الكبيرة التي تقدمها وزارة التربية السورية للطلبة العراقيين المهجرين وللاعباء التي تتحملها جراء ذلك مشيرة الى التعاون المستمر مع الوزارة في تقديم الدعم اللازم لتأمين متطلباتهم والالتزام بمراحل التنفيذ والمتابعة للمساعدات التي ستقدمها المنظمة .

وتجدر الاشارة الى وجود العديد من المشاريع التي تنفذها وزارة التربية مع منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسيف اهمها مشروع المدرسة صديقة الطفولة الذي اطلق في عام ٢٠٠٦ في مدارس محافظات ادلب والحسكة وحلب ودير الزور والرقة بمعدل ثلاث مدارس في كل محافظة.

واشنطن: التشريعات الجديدة في العراق تمثّل تقدّماً.. لكنها لا تستحق تصفيقاً مدوّياً!

بغداد/ رويترز

فاجأ الزعماء السياسيون منتقديهم باقرار ثلاثة قوانين في الاسبوع الماضي في خطوة مهمة تجاه المصالحة الوطنية.

وهي فعليا لا تزيد عن كونها خطوة على طريق شاق لرأب الانقسامات برغم التراجع الكبير لأعمال العنف.

وأشار محللون وساسة الى عقبات محتملة في تفاصيل القوانين وتطبيقها خاصة مشروع قانون العفو الذي ربما يحرر آلاف السجناء.

وفيما وراء ذلك تبقى قضايا شائكة مثل المطالبة باقتسام السلطة واقناع جماعات مسلحة باستمرار الهدنة المعلنة وضمان عدم إجراء خفض سريع لإعداد القوات الامريكية ما يقوض المكاسب الأمنية التي تحققت.

وصرح ستيفن بيدل من مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن بأن اقرار القوانين مهم ولكنه "لا يمثل تحولاً يستحق تصفيقا مدويا."

وقال بيدل "تقدم .. نعم. مشجع .. نعم. نهاية للصراع الطائفي في العراق .. لا. "التنفيذ هو المهم ومن المحتمل أن ينطوي على سلسلة أُخرى من مباريات المصارعة."

والى جانب العفو أقر النواب ميزانية عام ٢٠٠٨ وقانون السلطات المحلية الذي يحدد العلاقة بين بغداد والسلطات الاقليمية.

ويدعو القانون لانتخابات محلية جديدة بحلول أول تشرين الاول ما يتيح للذين قاطعوا الانتخابات السابقة بالفوز ببعض السلطات المحلية.

وأقر البرلمان القوانين الاربعاء الماضية بعد أسابيع من الجدل المرير والتأخير وانسحاب النواب أكثر من مرة.

وأبرز انعدام الثقة بين الطوائف المختلفة الاقتراع على القوانين دفعة واحدة نتيجة شكوك بشأن اعتراض طائفة ما على بقية القوانين في حالة إقرار القانون. الذي يهمها أكثر. على حدة أولا.

وينطبق العفو على المحتجزين لدى السلطات العراقية من غير مرتكبي جرائم خطرة مثل القتل.

وقال سليم الجبوري عضو البرلمان والمتحدث باسم جبهة التوافق انه لم يتضح عدد السجناء الذين سيتم الافراج عنهم ولكنه أعرب عن أمله في الافراج عن السجناء الذين ادينوا بجرائم أقل خطورة في غضون شهر. وفي الشهر الماضي أقر البرلمان أيضا قانونا يسمح للاعضاء السابقين في حزب البعث باستعادة وظائفهم في الحكومة والجيش. غير أن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي تجاهد لتحقيق تقدم بشأن قوانين أخرى مهمة وبصفة خاصة القانون المتعلق باقتسام احتياطيات النفط الضخمة في البلاد بالتساوي.

ويقول مسؤولون امريكيون في بغداد ان اقرار القوانين الحساسة كان مستحيلا في العام الماضي في ظل العنف الطائفي الذي ألهب المشاعر بشكل يحول دون تقديم أبسط التنازلات.

وانخفضت الهجمات بنسبة ٦٠ في المئة منذ حزيران الماضي عقب اكتمال نشر ٣٠ ألف جندي امريكي اضافي وانقلاب العشائر ضد القاعدة وتشكيلها دوريات مجالس الصحوة لحماية مناطقها.

ويقول انتوني كوردزمان خبير الشؤون العراقية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ان احراز المزيد من التقدم يعتمد على توصل العراقيين لتوافق سياسي دائم واجراء انتخابات تكتسب شرعية حقيقية. وأضاف: أن المشاركة الامريكية ينبغي ان تستمر. وكتب الاسبوع الماضي بعد زيارة للعراق "اذا ما قدمت الولايات المتحدة دعما مستديماً لحكومة العراق .. في الامن والحكم والتنمية .. فإن هناك فرصة حقيقية لبزوغ العراق كدولة آمنة ومستقرة."

ولكن اعداد القوات قضية حساسة في واشنطن مع دعوة مرشحين ديمقراطيين يتنافسون لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة لخفض عدد القوات في الحرب المرفوضة شعبيا الدائرة منذ خمسة أعوام وسقط فيها نحو أربعة آلاف جندي امريكي.

ويعتقد بعض المسؤولين العراقيين أن أعداد القوات مهم للحفاظ على التقدم السياسي والتحسن الامني. وفي الاسبوع الماضي صرح وزير الخارجية هوشيار زيباري بأن المكاسب الامنية ما زالت "هشة" ويمكن ان تنتكس.

وأقر الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق ووزير الدفاع الامريكي روبرت جيتس بذلك وقالا انه ربما تكون هناك حاجة لوقف خفض القوات بعد أن تغادر خمسة ألوية مقاتلة العراق بحلول تموز. وهذا يعني بقاء ١٣٥ ألف جندي امريكي في العراق في النصف الثاني من العام وهو نفس المستوى السابق على ارسال الرئيس الامريكي جورج بوش قوات اضافية في اوائل عام ٢٠٠٧.

ويعتمد التوصل لتوافق سياسي كثيراً على المالكي وهو زعيم وجهت إليه انتقادات لقصره عملية أخذ القرار على دائرة ضيقة من المستشارين.

ومنذ منتصف كانون الثاني في محاولة لتوسيع الدائرة عقد المالكي اجتماعات اسبوعية مع رئيس الجمهورية ونائبيه.

وقال الجبوري في اشارة لنهج المالكي في الحكم انه يرى مؤشرات ايجابية ولكنها ليست مؤكدة بعد.